

محاضرة حول: المبادئ المحاسبية المتعارف عليها P.C.G.A قراءة للقانون رقم  
11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 الصادر في الجريدة الرسمية عدد 74 بتاريخ 25  
نوفمبر 2007.

### أولاً: المبادئ المحاسبية المتعارف عليها

نص القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 لاسيما المواد 6-10-12-  
13-15-16-17-18 على مجموع المبادئ التي يقوم عليها النظام المحاسبي المالي، والتي  
نوجزها فيما يأتي:

1- محاسبة التعهد أو الالتزام Comptabilité d'engagement : تحضر القوائم  
المالية اعتماداً على صفقات وأحداث تمت فعلاً، أي تسجل العمليات والأحداث المحاسبية عند  
حدوثها وليس عند الدفع أو القبض للمبالغ المقابلة لها لكي تظهر في القوائم المالية للدورات التي  
وقعت فيها.

2- استمرارية الاستغلال أو النشاط la continuité d'exploitation: هي فرضية  
أساسية خاصة في تقييم الأصول والخصوم، على افتراض أن المؤسسة مواصلة لنشاطها أي أنها  
لا ترغب وليس لها النية في التوقف على النشاط، ولا يمارس عليها أي ضغط يجبرها على  
التوقف عن نشاطها وبالتالي فإنها تقيم عناصر أصولها وخصومها حسب قواعد التقييم المعتادة،  
أما في حالة التوقف أو عدم الاستمرار فإن تقسيم عناصر الأصول والخصوم يكون بقيمة  
التصفية التي تختلف عن قيمتها في حالة الاستمرار وبالتالي أثرها سيكون مباشرة على النتيجة.

3- الدورية La périodicité: تمتد السنة المالية أو الدورة المحاسبية على مدار 12  
شهر التي تغطي السنة المدنية، حيث تنطلق في N/01/01 وتعلق بتاريخ إقفال هو  
N/12/31.

4- استقلالية الدورات Indépendance des exercices: نتيجة كل دورة تكون  
مستقلة عن الدورات السابقة أو الدورة الآتية، وهذا من خلال تحمل كل دورة لمصاريفها أو  
أعبائها وعدم تسبيق أو استباق تسجيل النواتج.

5- قابلية الخصم: أن تكون المعلومة المالية بسيطة وسهلة الفهم من قبل كل المستعملين.

6- الدلالة أو الأهمية النسبية L'importance relative: يجب أن تضم القوائم المالية معلومات ذات دلالة، وتتوقف أهمية المعلومة إذا كان عدم وجوده أو عدم صحتها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية لمستعملي القوائم المالية.

7- المصدقية: La fiabilité: يجب أن تكون المعلومة المالية صادقة خالية من الأخطاء لزيادة ثقة مستعمليها على القوائم المالية وإعطاء صورة صادقة عن المؤسسة ( Image fidèle de l'ETP).

8- قابلية المقارنة: Comparabilité: يجب أن تكون المعلومات الظاهرة بالقوائم المالية قابلة للمقارنة في المؤسسة ذاتها عبر الزمن أو مقارنة مؤسسة مع مؤسسات القطاع داخل الوطن أو خارجه.

9- التكلفة التاريخية: ينص القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 فيما يخص النظام المحاسبي المالي الجزء(المادة 1-112 على أنه: "ترتكز طريقة تقسيم العناصر المقيدة في الحسابات كقاعدة عامة، على اتفاقية التكاليف التاريخية، في حين يعتمد حسب بعض الشروط التي يحددها هذا التنظيم وبالنسبة إلى بعض العناصر إلى مراجعة تحوي على ذلك التقييم بالاستناد إلى: القيمة الحقيقية، قيمة الانجاز، القيمة المحينة".

10- أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني: أي أن تسجيل أي عنصر من عناصر القوائم المالية يكون بتحقيق شرطين أساسيين وهما: المنفعة (الميزة) الاقتصادية للأصل، وقابلية للعنصر للتقييم بطريقة صادقة.

11- وحدة العملة: تسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية.

12- عدم إجراء مقاصة أو اللامقاصة: Non-compensation: المقاصة هي اختصار أو اختزال عنصر من الأصول مقابل عنصر من الخصوم بالنسبة لحسابات الميزانية أو اختصار/اختزال عنصر من الأعباء مقابل عنصر من النواتج بالنسبة لحسابات التسيير، وهذا غير مسموح به وفقا للنظام المحاسبي والمالي لأنه قد يكون هناك عدم توافق بين العناصر

المختصرة/المختزلة من حيث الأهمية والدلالة (هناك مقاصة مسموح بها وهي التي تتم على أسس قانونية أو تعاقدية).

1- الحيطة والحذر La Prudence: حيث لا يتم الإقرار بالنواتج إلا عندما تكون مؤكدة والإقرار بالأعباء إذا كانت محتملة دون الإفراط في الحذر والاحتياط لكي لا تفقد المعلومة المالية مصداقيتها.

14- ثبات أو ديمومة الطرق المحاسبية المستعملة La permanence des méthodes: إن ثبات الطرق المحاسبية ضروري لإعطاء معلومات نوعية قابلة للمقارنة عبر الزمن.

كانت هذه مجموع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي ضمت المبادئ القديمة إضافة إلى مبادئ جديدة كمبدأ محاسبة الالتزام، أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني وكذا مبدأ الدلالة أو الأهمية النسبية.

### ثانيا: تنظيم مهنة المحاسبية:

من خلال النظام المحاسبي المالي يجب على المؤسسات والخاضعين لهذا النظام مراعاة واحترام القواعد التالية:

- المحاسبة يجب أو ينبغي أن يحترم فيها مجموع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- ينبغي أن يكون داخل كل مؤسسة دليل عمل المراقبة والمراجعة الداخلية والخارجية.
- ينبغي أن تخضع عناصر الأصول والخصوم إلى الجرد الدائم على الأقل مرة في السنة بالكمية والقيمة، على أساس فحص مادي وإحصاء للوثائق الثبوتية، ويجب أن يعكس الجرد الوضعية الحقيقية للأصول والخصوم.
- كل تسجيل محاسبي يجب أن يخضع لمبدأ القيد المزدوج، حيث أن أي تسجيل محاسبي يتطلب تحريك حسابين على الأقل، حساب مدين وآخر دائن، كما يشترط تساوي المبالغ الدائنة

على المبالغ المدبنة؁ مع مراعاة التسلسل الزمني في عملية التسجيل؁ كما يجب تحديد أو الإشارة إلى مصدر كل تسجيل محاسبي.

- كل تسجيل محاسبي يجب أن يتم انطلاقا من وثائق مؤرخة ومكتوبة بشكل يضمن المصادقية.

- دليل أعمال نهاية الدورة يجب أن يكون موثق بصفة واضحة في كل مؤسسة.

- كل مؤسسة يجب أن تقوم بإعداد دفتر اليومية؁ الدفتر الكبير (دفتر الأستاذ) ودفتر الجرد؁ ويمكن إعداد دفاتر مساعدة لدفاتر اليومية بالقدر الذي يتوافق مع حجم كل كيان (مؤسسة). (ملاحظة: أن الكيانات الصغيرة في حالة مسك دفاتر مساعدة فإن المجاميع الشهرية فقط هي التي تحول إلى الدفاتر العامة).

- يسجل في دفتر اليومية حركة الأصول والخصوم؁ المنتجات والأعباء.

- يتضمن الدفتر الكبير أو دفتر الأستاذ مجاميع وأرصدة حركة الحسابات خلال فترة محاسبية معينة.

- تنقل في دفتر الجرد الميزانية وجدول حسابات النتائج للكيان خلال فترة زمنية معينة.

- كل الدفاتر المحاسبية التي يتم إعدادها والوثائق المتعلقة بها يجب أن يحتفظ بها لمدة عشرة (10) سنوات على الأقل.

- يرقم ويؤشر على الدفاتر المحاسبية رئيس المحكمة أين يوجد المقر الاجتماعي للكيان وتمسك هذه الدفاتر دون ترك بياض أو أي تغيير أو نقل في الهوامش.

- تمسك الكيانات الصغيرة محاسبة بسيطة تتضمن الإيرادات والنفقات اليومية وتحفظ لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ إقفال الدفاتر المحاسبية.

- ينص النظام المحاسبي المالي على مسك المحاسبة يدويا أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.

- تتضمن القوائم أو الكشوف المحاسبية: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة والملاحق.
- يجب أن تعرض الكشوف المحاسبية أو القوائم المالية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغير يحدث في الحالة المالية، كما يجب أن تعكس هذه الكشوف كل المعاملات والأحداث المتعلقة بنشاط الكيان.
- تضبط الكشوف المحاسبية أو القوائم المالية تحت إشراف المسؤولين الماليين خلال مدة لا تتجاوز الأربعة أشهر من تاريخ الاقفال.
- يجب أن تتوفر في الكشوف المحاسبية أو القوائم المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنة مع الدورة المحاسبية السابقة.
- يجب أن تتضمن الملاحق إيضاحات في شكل مقارنة وصفية عددية، وتشمل كل التعديلات في الطرق المحاسبية المستعملة، وغير ذلك من التوضيحات والتي من خلالها يمكن قراءة القوائم المالية بشكل يسمح بمقارنة دورة محاسبية بأخرى.
- كل مؤسسة لها مؤسسات فرعية يجب أن تنشر الكشوف المحاسبية المدمجة للمؤسسة الأم ككل سنويا.
- يمكن أن يلجأ الكيان إلى إعادة التقدير بغرض تحسين مستوى ونوعية المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم المالية.
- تركز عملية إعادة التقدير على الظروف التي تمت على أساسها هذه العملية والتي تعتمد على معلومات جديدة بهدف الحصول على معطيات أكثر موثوقية.
- لا يتم تغير الطرق المحاسبية إلا إذا كان هذا التغير يهدف إلى تحسين نوعية المعلومات التي تضمها القوائم المالية.
- تركز عملية إعادة التقدير على الظروف التي تمت على أساسها هذه العملية والتي تعتمد على معلومات جديدة بهدف الحصول على معطيات أكثر موضوعية.

- لا يتم تغير الطرق المحاسبية إلا إذا كان هذا التغيير يهدف إلى تحسين نوعية المعلومات التي تضمها القوائم المالية.